العقيدة الدينية
وطريق ثبوتها
للأستاذ محمود شلتوت

التكاليف علمية وعملية — العقائد — طريق ثبوتها — النظريات الخلافية الاجتهاد فيما لا قاطع فيه يمنع التأثيم — أثر التعصب المذهبي — تطبيق

قال العلماء : إن للانسان قوتين ؛ إحداهما نظرية ، وكمالها فى معرفة الحقائق على ما هى عليه ؛ والأخرى عملية ، وكمالها فى القيام بما ينبغى من الشئون فى الحياة . وقد قرر الإسلام هذا المبدأ أساساً لسعادة الإنسان فى الدنيا والآخرة فجاءت تكاليفه نوعين : منها ما يطلب علماً ، ومنها ما يطلب عملاً . ونرى ذلك واضحاً جلياً فى هذه الكثرة من الآيات القرآنية التى تجمع بين الإيمان والعمل وتربط بهما النجاة والسعادة : « من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة » ، « إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلاً » . « والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات » ... الخ

وقد اصطلح العلماء على تسمية التكاليف التى تطلب علماً « بالعقائد » أو «أصول الدين» كما اصطلحوا على تسمية التكاليف التى تطلب عملاً « بالشريعة » أو « الفروع »

ولما كانت الحقائق التى يمكن أن يعلمها الإنسان كثيرة ، وكان أكثرها لا يتصل من قريب بالسعادة التى يقصدها الشارع قضت الحكمة أن يبيّن للناس ما يجب عليهم أن يؤمنوا به فى سبيل الحصول على تلك السعادة . وذلك عند التحقيق يرجع إلى الأصول التى اشتركت فيها الأديان السماوية جميعها من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ... الخ

حدد الشارع هذه الأمور ، وطلب من الناس الإيمان بها . والإيمان هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل . ومن الواضح أن هذا الاعتقاد لا يحصله كل ما يسمى دليلاً ، وإنما يحصله الدليل القطعى الذى لا تعتريه شبهة

وقد اتفق العلماء على أن الدليل العقلى الذى سلمت مقدماته ، وانتهت فى أحكامها إلى الحس أو الضرورة يفيد ذلك اليقين ويحقق الإيمان المطلوب

أما الأدلة النقلية فقد ذهب كثير من العلماء إلى أنها لا تفيد اليقين[1] ولا تحصل الإيمان المطلوب ، ولا تثبت بها وحدها عقيدة .. قالوا : وذلك لأنها مجال واسع لاحتمالات كثيرة تحول دون هذا الإثبات . والذين ذهبوا إلى أن الدليل النقلى يفيد اليقين ويثبت العقيدة شرطوا فيه أن يكون قطعياً فى وروده ، قطعياً فى دلالته . ومعنى كونه قطعياً فى وروده ألا يكون هناك أى شبهة فى ثبوته عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وذلك إنما يكون فى المتواتر فقط . ومعنى كونه قطعياً فى دلالته أن يكون نصاً محكماً فى معناه ، وذلك إنما يكون فيما لا يحتمل التأويل . فإذا كان الدليل النقلى بهذه المثابة أفاد اليقين وصلح لأن تثبت به العقيدة . وأمثلة ذلك فيما ورد إلينا آيات القرآن التى تحدثت عن التوحيد والرسالة واليوم الآخر وما إلى ذلك من أصول الدين ؛ فقد جاءت — كما هى قطعية فى ورودها — قطعية فى دلالتها ، لا تحتمل أكثر من معناها : « فاعلم أنه لا إله إلا الله » . « قل هو الله أحد ، الله الصمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد » . « قل بلى وربى لتبعثن » . « قل يحييها الذى أنشأها أول مرة » . « آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله » . « ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين »

هذا هو شأن العقائد وطريق ثبوتها . ولا بد أن يعم العلم بها جميع الناس ولا يختص بطائفة دون أخرى ، لأنها أساس الدين وبها يكون المرء مؤمناً فكيف يتصور فى مؤمن أن يجهلها ؟ ومن مقتضيات هذا العلم العام بها ألا يقع خلاف بين العلماء فى ثبوتها أو نفيها

ومن هنا نستطيع أن نقرر أن العلميات التى لم ترد بطريق قطعى ، أو وردت عن طريق قطعى ولكن لابسها احتمال فى الدلالة فاختلف فيها العلماء ، ليست من العقائد التى يكلفنا بها الدين ، والتى تعتبر حدّاً فاصلاً بين الذين يؤمنون والذين لا يؤمنون ! .

(١) انظر محصل الرازي ومقاصد السعد وغيرهما من كتب الكلام والأصول

وإنك لتجد كثيراً من هذا النوع فى كتب التوحيد إلى جانب العقائد التى كلفنا الله أن نؤمن بها ، فهى تذكر إلى جانب وجود الله ووحدانيته والرسل واليوم الآخر مسائل : رؤية الله بالأبصار ، وزيادة الصفات على الذات ، ومرتكب الكبيرة ، وما يكون آخر الزمان من ظهور المهدى والدجال والدابة والدخان ونزول عيسى وما إلى ذلك مما يذكر فى مثل « خريدة الدردير » و « جوهرة اللقانى » وغيرهما

والتاريخ العلمى يدل على أن هذه مسائل جر إليها البحث فى العقائد حين تعددت الفرق وكثرت الآراء والمذاهب الكلامية ، فكانت محل اجتهاد بين العلماء كل يرى رأيه فيها ، ويدلى بحجته على ما يرى ملتمساً الوصول إلى ما يلائم فى نظره العقيدة المتفق عليها

وأمثلة ذلك كثيرة ، منها أن المسلمين جميعاً قد اتفقوا على أن الله تعالى منزه عن كل نقص ، متصف بكل كمال . فهذه عقيدة قاطعة يعلمها كل مؤمن ولا يختلف فيها عالم مع عالم ، ولكن البحث جر إلى مسائل تتصل بها : هل يجب على الله أن يفعل الأصلح لعباده ؟ هل العبد خالق لأفعال نفسه الاختيارية ؟ هل المعاصى التى يفعلها العباد مرادة لله ؟ فاختلف العلماء فى هذه المسائل : رأى المعتزلة أن ترك الأصلح ، وتعذيب العبد على شىء لم يفعله ، وإرادة القبيح ، نقص لا يليق بجلال الله وكماله ، فذهبوا إلى وجوب الأصلح على الله ، وإلى أن العبد خالق لأفعال نفسه ، وإلى أنه تعالى لا يريد المعاصى . ورأى غيرهم أن إيجاب شىء على الله ، وعجزه عن خلق ما يفعله العبد ، وحصول ما لا يريد فى ملكه ، نقص لا يليق بجلال الله وكماله فذهبوا إلى أن الله لا يجب عليه فعل الأصلح ، وإلى أنه خالق أفعال العباد ، وإلى أنه يريد المعاصى . فأنت ترى أن هؤلاء جميعاً لم يختلفوا فى الأصل الذى كلفنا الله الإيمان به وهو تنزيه الله تعالى عن النقص ووصفه بالكمال ، ولكنهم اختلفوا فى أشياء : هل هى نقص فلا يتصف الله بها ، أو ليست بنقص فيتصف بها ، وقد ذكرت . كتب التوحيد ما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه ، وأوردت الأدلة النقلية التى استدل بها كل على ما يرى .

على هذا النحو جرى الخلاف بين الفرق الإسلامية فى المسائل التى جر إليها البحث فى العقائد ، وهو خلاف كخلاف الفقهاء فى أحكام الفروع التى لم يرد فيها نص قاطع محكم . خلاف لا يصح أن يُرمَى أحد فيه بأنه حاد عن الصراط المستقيم ، أو ضل ، أو فسق ، أو أنكر مسألة من مسائل الدين ... الخ[1] ولكن عصور التعصب المذهبى المقيت جعلت للمسلمين تراثاً بغيضاً من التراشق بالتهم ، والترامى بالفسوق والضلال ، فتبادل الفقهاء أصحاب الفروع نوعاً من التهم ، وتبادل المتكلمون أصحاب العقائد مثل ذلك ، وتلقف المخدوعون من الخلف هذه التهم وملأوا بها كتبهم ، وأسرفوا فى الاعتداد بها حتى جعلوها مقياس ما يقبل من الآراء أو يرفض

من هذا كله يتضح :

١ — أنه لا بد فى العقيدة من أن يكون دليلها قطعياً فى وروده وفى دلالته

٢ — وأن ما لم يكن دليله قطعياً ، فاختلف فيه العلماء ، لا يصح أن يعد من العقائد ، ولا أن يكون رأىُ طائفة معينة فيه هو الحق دون سواه

٣ — وأن كتب التوحيد لم تقتصر على ذكر العقائد التى كلفنا الشارع بها ، وإنما ذكرت بجانبها بعض النظريات العلمية التى تعارضت فيها ظواهر النصوص فكانت محل اجتهاد بين العلماء

ونتيجة هذا كله : أن القول بأن كذا عقيدة يجب الإيمان بها لأن ظاهر الآية أو المروى من الحديث يدل عليه ، أو لأنه رأى أهل السنة والجماعة مثلاً ، أو لأنه مذكور فى كتب التوحيد . كل ذلك قول من لا يفهم معنى « العقيدة » ولا يعرف أساسها الذى تبنى عليه .

* * *

لا شك أن هذه المبادىء التى ذكرنا تنير سبيل البحث لمن يريد معرفة الحق فيما هو من العقائد وما ليس منها ، وهى مبادىء مسلمة عند العلماء يعرف كل مطلع على كتبهم ومناقشاتهم أنه لا نزاع فيها . وعلى ضوء هذه المبادى نستقبل قول الذين زعموا « أن رفع عيسى ونزوله آخر الزمان ثابتان بالكتاب والسنة والإجماع » ولنا فى ذلك نظرات ثلاث : نظرة فيما

(١) أنظر « الملل والنحل » لابن حزم ، و « القواعد الكبرى » للعز ابن عبد السلام ، وغيرهما من كتب الأصول والكلام

ذكروا من آيات ، ونظرة فيما ساقوا من أحاديث ، والنظرة الثالثة فيما ادعوا فى هذا المقام من إجماع

فأما الآيات التى تذكر فى هذا الشأن فنحن نرجعها إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : آيات تذكر وفاة عيسى ورفعه ، وتدل بظاهرها على أن الوفاة قد وقعت ، وهذه الآيات هى :

١ — قوله تعالى فى سورة آل عمران « إذ قال الله يا عيسى إنى متوفيك ورافعك إلىّ »

٢ — قوله تعالى فى سورة النساء : « وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم » إلى قوله : « وما قتلوه يقيناً بل رفعه الله إليه »

٣ — قوله تعالى فى سورة المائدة « فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم »

وقد تناولنا هذه الآيات فى الفتوى ودرسناها دراسة علمية واضحة ، وعرضنا إلى آراء المفسرين فيها ، وبينا أنه ليس فيها دليل قاطع على أن عيسى رفع بجسمه إلى السماء ، بل هى — على الرغم مما يراه بعض المفسرين — ظاهرة بمجموعها فى أن عيسى قد توفى لأجله ، وأن الله رفع مكانته حين عصمه منهم ، وصانه وطهره من مكرهم . ولسنا فى حاجة إلى أن نعيد شيئاً مما ذكرناه[1]

النوع الثانى : آيات ما كان ليخطر بالبال أن لها صلة بموضوع البحث ، فلذا لم نفكر فيها ، وحسبنا الآن أن نمثل لهذا النوع بما قال أحدهم :

« ولك أن تضم إلى ما ذكرناه قوله تعالى عنه عليه السلام « وجيهاً فى الدنيا والآخرة ومن المقربين » . ففى قوله « ومن المقربين » إشارة إلى رفعه إلى محل الملائكة المقربين »

والشيخ يريد السماء طبعاً ، وهو لىّ للكتاب غريب ، فقد وردت كلمة « المقربين » فى غير موضع من القرآن الكريم : « والسابقون السابقون أولئك المقربون » . « فأما إن كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم » . « عيناً يشرب بها المقربون » وإذن فليس عيسى وحده هو الذى يعيش بجسمه فى السماء ، بل معه أفواج من عباد الله يعيشون فيها ويزداد عددهم يوماً بعد يوم . وهكذا فليكن المنطق !

ثم يقول : « بل فى قوله تعالى « وجيهاً فى الدنيا والآخرة » إشارة إلى ذلك ، لأن الوجيه بمعنى ذى الجاه ، ولا أدل على كونه ذا جاه فى الدنيا من رفعه إلى السماء »

وهذا كلام لا يقال ، فإن وجاهة عيسى فى الدنيا هى الرسالة المؤيدة بالمعجزات البينات « ويعلمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل ورسولاً إلى بنى إسرائيل : أنى قد جئتكم بآية من ربكم » فكيف تذكر بجانب هذه الوجاهة قصة الرفع إلى السماء التى يزعمون هذه الآية على إفادتها أو الإشارة إليها ؟ وكيف يكون وجيهاً فى الدنيا من غادر الأرض وترك أهلها الذين يحسون وجاهته ؟ . وهكذا ينتزع القوم من كل عبارة إشارة أو تلميحاً ليؤيدوا ما زعموا أنه عقيدة يكفر منكرها ؟

النوع الثالث : آيتان قد اختلفت آراء المفسرين فى بيان المراد منهما ، وجاء فى بعض ما قيل أنهما تدلان على نزول عيسى وهما :

١ — قوله تعالى فى سورة النساء : « وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته »

٢ — وقوله تعالى فى سورة الزخرف : « وإنه لعلم للساعة فلا تمترن بها »

ولا نحب أن نطيل اليوم على القراء بالبحث فى هاتين الآيتين وبيان درجتهما فى الدلالة على ما زعموا ، فليكن ذلك فى حديثنا المقبل إن شاء الله .

محمود شلتوت
عضو جماعة كبار العلماء

(١) غير أنهم تمسكوا بقوله تعالى : « بل رفعه الله إليه » بعد قوله « وما قتلوه يقيناً » فقالوا : إن الرفع بعد نفى القتل هو رفع الجسم حتما ، وإلا لما تحققت المنافاة بين ما قبل « بل » وما بعدها ، ونحن نقول لهم إن المنافاة متحققة ، لأن الغرض من الرفع رفع المكانة والدرجة بالحيلولة بينهم وبين الايقاع به كما كانوا يريدون . والمعنى : إن الله عصمه منهم فلم يمكنهم من قتله بل أحبط مكرهم وأنقذه وتوفاه لأجله فرفع بذلك مكانته . وقد قلنا فى الفتوى : إن الآية بهذا تتفق تماما مع ظاهر قوله تعالى « إنى متوفيك ورافعك إلى ومطهرك من الذين كفروا » وهذا احتمال قوى فى الآية يمنع الزعم بأنها نص أو ظاهر فى رفعه بجسمه حيا . ويقول الامام الرازى فى تفسيره « ومطهرك : مخرجك من بينهم ومفرق بينك وبينهم . وكما عظم شأنه بلفظ الرفع إليه أخبر عن معنى التخليص بلفظ التطهير ، وكل ذلك يدل على المبالغة فى إعلاء شأنه وتعظيم منزلته . ويقول فى معنى قوله تعالى « وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا » : القول الثانى : المراد من هذه الفوقية الفوقية بالحجة والبرهان » ثم يقول : واعلم أن هذه الآية تدل على أن رفعه فى قوله « ورافعك إلى » هو رفع الدرجة والمنقبة لا بالمكان والجهة ، كما أن الفوقية فى هذه الآية ليست بالمكان بل بالدرجة والرفعة » اهـ